www.facebook.com/kmm2013
Kmm.Rojava.2013@Gmail.com
www.kmmrojava.com
Komela.Mafe
+963 - 52 - 450169

Komela Mafê Mirovan Ya Cizîrê
منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة
Human Rights Organization In Jazeera

المرأة السورية

لعبت المرأة دوراً محورياً في نهضة المجتمعات القديمة والحديثة وأثبتت من خلال هذا الدور قدرتها على التغيير الإيجابي في تلك المجتمعات، فحضورها اللافت في مختلف جوانب الحياة وإصرارها على الوقوف بجانب الرجل وأخذ دورها في إدارة المجتمع دليل على كونها عنصرًا أساسيًا في إحداث عملية التغيير في المجتمع .

كون المرأة عضوٌ في المجتمع فيجب أن تكون شريكة في إدارة المجتمع وتحمل شؤونه، وكونها غالباً تتحمل عبئ القيام بالأعمال المنزلية لا يجب أن يلغي دورها الاجتماعي والريادي في إدارة المجتمع؛ لأنّها شريكة الرجل في تحمل المسؤولية، ففي ظل حالة النمو والتقدم التي تشهدها المجتمعات نحتاج إلى كلّ الجهود والطاقات المجتمعية ، ومن هنا ينبغي أن نعزز دور المرأة الاجتماعي ومساندتها بشكل مستمر والعمل على تذليل الصعوبات التي يمكن أن تواجهها مثل التقاليد والاعراف الاجتماعية التي تلغي كيان المرأة وتفرض عليها التبعية للرجل، وبعض القوانين والأنظمة المجتمعية التي تعيق تحقيق المرأة لذاتها، بالإضافة صعوبة التوفيق بين الدور العائلي والنشاط الاجتماعي ناهيك عن الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في مجال حقوقها خاصة زمن النزاعات المسلحة حيث تواجه التهجير وفقدان الاستقرار والأمان والانفصال عن العائلة والاخفاء القسري والعنف الجنسي والأسري والقتل والإيذاء الجسدي ونصبح هدفاً مباشراً للأطراف المتصارعة كوسيلة ضغط لتحقيق مكتسبات عسكرية متعلقة بالسيطرة والإخضاع وهذا يجب أن يكون دافعاً لنا لدعم المرأة وتفزيز دورها وتوفير الحماية الخاصة لها لضمان الوصول المتكافئ للعدالة عند انتهاك حقوقها بما ذلك الفضاء الرقمي الذي أصبح مجالاً صعباً وخصباً لانتهاك حقوق المرأة وخصوصيتها .

وضع المرأة السورية :

مع دخول الأزمة السورية عامها الثاني عشر في عام 2023م ، بدا من الواضح أن الوضع السياسي والإنساني في سوريا يزداد سوءاً ويزيد من معاناة الشعب السوري مع استمرار الحصار المفروض على البلاد والذي تسبب بأزمة انسانية وسياسية وعسكرية أمنية واقتصادية وحقوقية شديده التعقيد وذات نطاق واسع وسط انقسام شديد بين السوريين في تحديد مستقبلهم دون وجود بوادر حل قريب لبناء رؤية سياسية مشتركة من خلال عملية سياسية حقيقية .

فالبلاد مقسمة فعلياً إلى عدة أجزاء والمجموعات الارهابية المدرجة على قائمة مجلس الأمن نشطة في عدة مناطق على الأرض ناهيك عن استمرار ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ، نتواصل في جميع أنحاء سوريا والتي تسبب بنزوح ما يزيد عن نصف السكان السوريين في أكبر أزمة انسانية في العالم وهذا الوضع المأساوي يشكل مصدر مأساة للسوريين خاصة النساء والأطفال منهم ، خاصة مع تقليص المساعدات الإنسانية المقدمة وتسيس هذه المساعدات والتي تقدم عبر معبر واحد فقط ، يتحكم به أحد أطراف النزاع ويقع تحت سيطرة الحكومة التركية المتدخلة بالشأن السوري والمحتلة لأجزاء واسعة من أراضيه .

بالإضافة إلى تطور الأحداث والأزمة لتصبح أكثر كارثية ، بعد وقوع زلزال أصاب أجزاء من تركيا وسوريا بتاريخ /6/ شباط 2023 والذي يعتبر أكبر زلزال ضرب المنطقة منذ سنوات وتسبب بسقوط عشرات الآلاف من الضحايا بينهم عدد كبير من النساء والأطفال .

بالإضافة إلى أن الهطول الغير كافي للأمطار والظروف الشديدة الجفاف إلى جانب انخفاض منسوب مياه نهر الفرات ، وحرب المياه التي تفرضها تركيا على الأراضي السورية حرم الملايين من السوريين من مياه الشرب الأمنة وانتشار الأمراض السارية ، كالكوليرا فرض ضغطاً إضافياً على المدنيين خاصة النساء وسط مخاوف تأمين حياة العائلة وأمنها الغذائي والمائي ومع التهديدات المستمرة بعمليات عسكرية جديدة في المنطقة والتي تهدد بإنهيار جديد للأمن والاستقرار في المنطقة وبالتالي يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي ويفرض المزيد من الضغط على المدنيين .

الظروف المأساوية التي تمر بها البلاد منذ ما يزيد على اثنى عشرة سنة انعكس على وضع المرأة الذي أصبح مأساوياً مع اختلاف في الوضع من منطقة لأخرى بسبب طبيعة السلطة الحاكمة التي تدير المنطقة وسياستها الاجتماعية خاصة بحق المرأة والتي قد ينتج المجال لعمل المرأة وتفسح المجال لها للعمل بحرية أكبر في بعض المناطق وتصنيف عليها في مناطق أخرى لتصل إلى حد الاختناق وهنا نذكر وضع المرأة في بعض المناطق منها :

وضع المرأة في شمال وشرق سوريا :

في مناطق الإدارة الذاتية التي انتهجت سياسة تمكين المرأة وفتح محلات واسعة لها للعمل في كافة المحلات الإدارية والاجتماعية وحتى العسكرية منها ، والتي استفادت المرأة منها بشكل كبير حيث أثبت وجودها ودورها الريادي في العديد من المجالات فقد تمكنت المرأة العاملة في الإدارة الذاتية من لعب دورها الاساسي في المجتمع وفي مجالات مختلفة من الحياة رغم الصعوبات التي تمر بها المنطقة والمرأة بشكل خاص الا أنها اثبتت للعالم اجمع بأنها جديرة بأن تكون نموذجاً للمرأة التي تسعى لتحقيق طموحاتها على صعيد العمل وعلى الصعيد الاسري في بناء اسرتها وتربية أطفالها رغم كل الظروف الحياتية الصعبة وما زالت الصعوبات التي تواجهها المرأة مستمرة إلى الأن، رغم التسهيلات المقدمة لها ثمة تهديدات كبيرة تواجه المرأة في سوق العمل و إن المرأة العاملة في سوق العمل تعاني من ظروف قاسية في الحياة الراهنة بسبب الحصار المفروض على المنطقة وإجبارها على العمل في سوق العمل لساعات طويلة مقابل اجر قليل تتلقاه رغم إن الحياة تتطلب الأجر العالي لاستمراريتها فالمرأة استطاعت العمل في المعامل والشركات والمحالج والبلديات والمنظمات وفي الورشات والخياطة والمطاحن عند الحاجة والورشات الموسمية في الأراضي الزراعية .

إن من ابرز الصعوبات والمشاكل التي تمر بها المرأة العاملة هي استغلال وتحكم رب العمل فيها وذلك لعدم وجود فرص عمل كافية وعدم وجود دعم للمشاريع الصغيرة التي تعطي المرأة اريحية العمل رغم الدعم المقدم لافتتاح مشاريع صغيرة مستقلة لكنها غير كافية ، والمتطلبات التي تقع على عاتق المرأة تعيقها أيضاً من تحقيق متطلباتها والحرب وآثارها لها دور في استنزاف طاقات النساء وذلك بسبب الضغط النفسي الذي تمر به المرأة كونها ذات مشاعر أكثر من الرجل ، وإن ظاهرة الزلزال احدثت قلقاً دائماً للمرأة بسبب خوفها على عائلتها ناهيك عن فقدانها لفرص عملها بسبب توقف العمل في أغلب سوق العمل .

وقد وصل عدد النساء العاملات في شمال وشرق سوريا إلى ما يقارب 22000 عاملة ، لكن المرأة العاملة في دوائر الإدارة الذاتية تحظى بأهمية كبيرة فلها دور فعال في سير العمل وهي شريكة الرجل في اتخاذ القرارات المناسبة ولها دور فعال في النشاطات ،وتسعى المرأة العاملة للوصول لأهدافها وتحقيق ذاتها على الصعيدين الفردي والمجتمعي .

العنف الاجتماعي بحق المرأة :

رغم الجهود المبذولة لإنهاء العنف بحق المرأة واستغلالها اجتماعياً إلا أن الجهود المبذولة لا تزال غير كافية بالرغم من القوانين المفروضة والاجراءات المتخذة لحماية المرأة إلا أنها لا تزال تتعرض للقتل والايزاء الجسدي وزواج القاصرات والخلافات العائلية التي تصل لحد الايذاء وحتى الانتحار خلال عام 2022م وبحسب احصائية مقدمة من مجلس العدالة في مناطق شمال وشرق سوريا فقد تعرضت 74 امرأة للقتل كذلك تعرض 60 امرأة للايذاء الجسدي

نتيجة خلافات عائلية وكذلك تم تسجيل 13 حالة اغتصاب و 60 حالة زواج لقاصرات ، ومع العمل المستمر والجهود المبذولة لوضع حد للانتهاكات المذكورة عبر إجراءات قانونية ونوعية اجتماعية ، إلا أنه لا تزال الحالات المذكورة تتكرر مع انخفاض في النسبة بالمقارنة مع بداية عام 2023م حيث تم تسجيل الحالات التالية خلال شهرين من عام 2023م ، حالات قتل 5 بينها حالتان في الجزيرة و3 حالات في الرقة و59 حالة ضرب وايزاء 3 حالات اغتصاب وحالة انتحار واحدة ، وذلك وسط توفر فضاء واسع للعمل المدني وتوفير مساحة جيدة للمنظمات النسوية للعمل على خفض الحالات المذكورة عبر رفع الوعي المجتمعي بأهمية المرأة ودورها ، ناهيك عن تعزيز وتمكين المرأة من كافة النواحي لتمارس دورها الريادي في الإدارة والمجتمع

وضع المرأة في المخيمات في مناطق شمال وشرق سوريا :

تعاني المرأة في المخيمات الكثير من الضغوطات النفسية من مصاعب و مآسي بسبب تركها لمنزلها و ممتلكاتها و تحمل مشاق التهجير و قسوة النزوح إلى جانب فقدان المعيل و التي تفرض ضغوط إضافية حيث تعيش ظروف قاسية و صعبة جداً و تنعدم فيها أبسط مقومات الحياة و الخصوصية فالحمامات المختلطة و الخيم متلاصقة و الراحة معدومة إلى جانب تحملها أعباء أفراد أسرتها و سوء الأوضاع المعيشية مما قد تتسبب بخلافات عائلية و تعاني أيضاً من وجود أمراض مزمنة أو أمراض عصبية و معاناة المرأة الحامل خاصة من ضغوطات إضافية بسبب عدم توفر مراكز صحية مختصة في المخيم وهذا حال كافة السوريين في معظم المخيمات المنتشرة داخل وخارج الأراضي السورية أما بالنسبة للمخيمات المنتشرة في مناطق شمال وشرق سوريا تشكل النساء والأطفال الغالبية العظمى من سكان هذه المخيمات ومعاناتها تتشابه في ظل تشابه الظروف الجوية القاسية ونقص في المساعدات الإنسانية المقدمة والتهميش المسيس للمخيمات في هذه المنطقة بسبب اتباع سياسة مزدوجة اتجاه هذه المخيمات و المخيمات المتواجدة في شمال وغرب سوريا من ناحية المساعدات الإنسانية المقدمة بسبب تواجد المعابر التي تسمح بدخول المساعدات الإنسانية في المناطق التي تقع تحت سيطرة الدولة التركية والائتلاف السوري واتباعهم سياسة تهميش وعدم السماح بتقديم المساعدات الواردة عبر المعابر إلى مناطق شمال وشرق سوريا رغم ذلك ثمة اختلاف في الظروف الأمنية وآليات التنظيم داخل المخيمات فالمخيمات في شمال وشرق سوريا في معظمها رغم الصعوبات المعيشية والصحية والنقص الكبير في المساعدات الإنسانية المقدمة لكنها أكثر تنظيماً والوضع الأمني فيها أكثر استقراراً والانتهاكات داخل المخيمات في حدها الأدنى عدا عن مخيم الهول وذلك بسبب اختلاف طبيعة الأشخاص المتواجدين داخل المخيم كونهم في معظمهم عوائل لعناصر تنظيم الدولة الإسلامية داعش والذين يتمسكون بالفكر الإسلامي الجهادي المتطرف القائم على العنف خاصةً العنف الاجتماعي والنوعي القائم على التمييز والتكفير والذي يصل إلى حد الإيذاء النفسي والجسدي وحتى القتل الأمر الذي استدعى القيام بأكثر من حملة أمنية داخل المخيم لتوقيف الخلايا النائمة داخل المخيم ومنع حالات القتل التي تكررت كثيراً خلال عام 2022م والتي كانت أخر حملة بتاريخ 2022/8/25م ولغاية 2022/9/7م والتي كان من نتائجها أنه قامت وحدات حماية المرأة ypj بتخليص فتاتين ايزيديتين من قبضة نساء داعش المتشددات ، و نقلهم إلى بيئة آمنة .

بالإضافة إلى تخليص عدة فتيات تعرضن للتعذيب الوحشي على يد نساء المخيم و كما تم توثيق العشرات من النساء المتورطات في أعمال عنف و ضبط كميات من الاسلحة و الذخيرة .

ومن خلال متابعتنا لأوضاع النساء في المخيمات بمناطق شمال وشرق سوريا فقد تم التأكيد من قبل إداريات في المخيمات أثناء الجولات داخل المخيمات المذكورة أن المرأة رغم المحاولات لتوفير ظروف معيشية ملائمة لها داخل المخيمات إلا أنه وبسبب ضعف المساعدات المقدمة فهي تعاني من ظروف معيشية صعبة تمنع من الوصول لاستقرار مادي وأسري وبالتالي فرض ضغوطات نفسية مضاعفة على المرأة مع ضعف فرص الاندماج مع المجتمع خاصة في مخيم روج الذي يحوي نساء من جنسيات مختلفة رغم توفر عدة ظروف لدعم الدمج المجتمعي إلا أن الظروف لا تزال غير مواتية للاندماج الكامل خاصة مع منع بعض النساء من عناصر التنظيم من التحرك بحرية والتنقل داخل وخارج المخيم لظروف أمنية مع رفض معظم دول النساء المتواجدات استلامهم بسبب تهم ارهاب موجهة لهم .

مع قيام بعض الدول باستعادة بعض من مواطنيهم من الأطفال والنساء بين فترة واخرى وبنسبة ضعيفة بعد التنسيق مع الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا .

- كذلك الحال بالنسبة للمهجرين من سكان المخيمات الذين هجروا من مناطقهم قسراً من الداخل السوري ومن المناطق التي تم احتلالها في الشمال السوري من قبل الدولة التركية والجيش الوطني السوري حيث عبرت النساء عن رغبتهن بالعودة إلى مناطقهم المحتلة لكنهم متخوفات من التعرض للعنف الممنهج الذي تم اتباعه كوسيلة لتهجيرهم من مناطقهم .

الجماعات الارهابية المتطرفة و خطرها على حرية المرأة و وجودها :

- عودة ظهور الارهابية المتمثلة بعناصر تنظيم الدولة الإسلامية داعش عبر نشاطات ارهابية تتمثل في التفجيرات والاغتيالات ومحاولة الهجوم على عدة مراكز إدارية وعسكرية في للإدارة الذاتية واستهداف شخصيات عاملة في المجال المدني والعسكري واستهداف المرأة العاملة في سياسة ممنهجة لفرض نشر الخوف وكسر حالة الاستقرار وعودة فرض الارهاب الممنهج على المنطقة وخاصة المحاولات المتكرر لتمرير عناصر التنظيم المعتقلين في مراكز احتجاز بمناطق شمال وشرق سوريا ، يفرض خوفاً على المدنيين من عودة سيطرة التنظيم وعودة استهداف المدنيين خاصة النساء اللواتي يعتبرن الهدف الاول لعناصر التنظيم كسياسية ممنهجة للسيطرة وكسر المجتمع هذه المحاولات لا تزال تجابه من قبل قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي من خلال عمليات مشتركة لإنهاء خطر وتهديد التنظيم المتنامي خاصة مع التهديدات التركية بإجتياح المنطقة عبر عمليات عسكرية برية وجوية لاحتلال المزيد من الأراضي علماً أن الأراضي المحتلة من قبل الدولة التركية والجيش الوطني السوري أصبحت مكاناً خصباً لتنامي نشاط التنظيم وايواء عناصره الفارين ضمن صفوف الجماعات المسلحة المنتشرة والمنظمة في مناطق الشمال السوري الموافقة تحت سيطرة الدولة التركية والجيش الوطني السوري ، ناهيك عن المحاولات المستمرة لتهريب عوائل عناصر التنظيم المتواجدين في مخيم الهول والذين تغلب عليهم سمة التطرف والارهاب والدعوة المستمرة للعنف خاصة بحق النساء اللواتي نلن نصيبهم من العنف والإرهاب حتى داخل المخيم على يد نساء الحسبة داخل المخيم في محاولة ممنهجة للإبقاء على عوائل عناصر التنظيم ونشر الفكر الجهادي خاصة بين الأطفال واستهداف كل من يحاول الابتعاد عن هذا الفكر الامر الذي يشكل خطر حقيقياً من امكانية عودة الارهاب وخطره خاصة على النساء في المنطقة

النساء الايزيديات :

و لا زالت النساء الايزيديات وما عانينّ منه بسبب ممارسات تنظيم الدولة الاسلامية أكبر دليل على سياسة الممنهجة المتبعة بحق المرأة و التي دفعت ثمناً باهضاً لصراع لم يكن لها أي دور في نشوبه و التي لا تزال نتائجه حاضرة حتى يومنا هذا رغم الجهود التي بذلت لمكافحة هذا الفكر وأثاره ،وبحسب المقابلة التي اجرتها منظمة حقوق الانسان في الجزيرة مع إدارية لدى البيت الإيزيدي في الجزيرة حيث تحدثت عن وضع المرأة الايزيدية في شمال وشرق سوريا وفي منطقة سنجار في العراق حيث إنها صرحت بأن وضع المرأة بعد هجوم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) سيء جداً بسبب الاستهداف المباشر للمرأة ،الآلاف من النساء قتلن ونزح عدد كبير من الأهالي الذين لا زالوا غير قادرين على العودة لمنازلهم بسبب الأضرار التي حلت بها ، إن المرأة لدى المجتمع اليزيدي تحظى بمكانة مرموقة لدى المجتمع الايزيدي لذلك تم استهدافها من قبل عناصر التنظيم وقد جعل من المرأة الايزيدية هدفاً له ولا زال الكثير من اهالي سنجار لهذا الوقت مفقودين (أطفال ،نساء، شباب ،شيوخ) والأطفال هم النسبة الأكبر من حيث عدد المفقودين .

في شمال وشرق سوريا وضع المرأة جيد حيث تأخذ المرأة دورها الفعال في جميع مؤسسات الإدارة الذاتية وجميع النواحي الاجتماعية وللمرأة الايزيدية دورها في إدارة المجتمع الايزيدي وتنظيمه والتعريف به كما أنها تقوم بتطوير ذاتها وتسعى للوصول إلى هدفها .

رغم الجهود المبذولة لتحرير الايزيديين المختطفين لدى داعش الا أنه لايزال عدد كبير منهم مختطف ومنذ بدأ عملية التحالف وقوات سوريا الديمقراطية بحق عناصر التنظيم قد تم تحرير/420/ ايزيدي بينهم /165/ امرأة .

ومن حيث آلية البحث عن المفقودين يقوم البيت الايزيدي عن طريق لجنة تحرير النساء بالتواصل مع أهالي المفقودين الذين يبلغون عن ذويهم المفقودين ويتم التنسيق مع إدارة المخيمات للبحث عن النساء والمفقودين ضمن المخيم لأن اغلب النساء يتواجدن داخل المخيمات حيث يتم ابلاغ اللجنة عن وجودهم في حال العثور عليهم ،أما خارج المخيمات فيصعب الوصول إليهم ، عندما يتم تحرير أحد النساء يتم بالتواصل مع الأهل وابلاغهم ،كما يتم تأمين جميع احتياجاتهم من طعام وشراب ولباس والاطمئنان عن وضعهم الصحي ،ويبقون في البيت الإيزيدي لفترة من الزمن كي يستطيعوا التأقلم مع من حولهم بسبب الخوف والرعب الذي عاشوه لدى عناصر تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) حتى تستقر حالتهم النفسية العديد من النساء يغادرن ويتركن أولادهن الذين ولدوا نتيجة الاغتصاب الذي تعرضوا له من عناصر التنظيم بسبب رفض أهلهم استقبال هؤلاء الأطفال الذين يبقون في دار راعية يشرف عليه البيت الايزيدي لكن العديد من النساء الايزيديات بعد مفرهن بفترة عدن للمطالبة بأولادهن عن طريق منظمات إنسانية وتمكن من استعادة أطفالهن وأخذهم معهم ..

وفي عام 2022م تم تسليم جميع الذين كانوا متواجدين لدى البيت الإيزيدي وبلغ عددهم /7/ إلى ذويهم في شنكال ،وأما في سنة 2023م لم يتم تسليم إي حالة حتى الآن .

واقع المرأة في المناطق المحتلة :

ظهرت جرائم و انتهاكات عديدة بحق النساء و الفتيات في المناطق المحتلة فالمرأة تتعرض للعنف و الإهانة و ترتكب جرائم بشعة من تعذيب و اغتصاب و خطف و خاصة في المناطق المحتلة من قبل الاحتلال التركي و فصائله المسلحة بالإضافة إلى استخدام كافة أنواع الأسلحة و القصف المستمر على تلك المناطق التي تسببت بقتل مئات المدنيين العزل بينهم أطفال و نساء بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية و استهداف الأماكن الأثرية و إجبار الأهالي على النزوح من قراهم و مدنهم و لم يكتف الاحتلال التركي بهذا القدر بل باشر باختطاف المدنيين و خاصة النساء و الأطفال بهدف تهجيرهم بالقوة و إخراجهم من ديارهم و توطين بدلاً منهم عوائل عناصر الفصائل المسلحة واللاجئين السوريين داخل الأراضي التركية وعوائل التركمان وذلك لتحقيق هدف تركيا في الحصول على التغيير الديمغرافي في المنطقة، و تحت الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السيئة تلجأ العديد من النساء إلى الانتحار خوفاً من العار و تتعرضن للاغتصاب بعد خطفهنّ من قبل فصائل الجيش التركي فيعتبرون أن الانتحار الملاذ الوحيد للخلاص من الظلم و الذل الذي يعيشونه بالإضافة إلى عدم توفر سبل العيش من مأوى و مأكل و مشرب و بالإضافة إلى العديد من العائلات لا توجد لديهم معيل فيتم استغلال أوضاعهم المادية ويصبحون عرضة للإتجار تحت مسميات مختلفة منها الدعارة وتزويج القاصرات والهجرة البرية عبر الحدود والاختطاف والابتزاز الذي أصبح مصدر تمويل ووسيلة لدفع العوائل على ترك مناطقهم والهجرة عبر الحدود البرية التي أصبحت تجارة رائجة والعديد من الاشتباكات بين الفصائل سببها الخلاف في السيطرة على معابر التهريب المختلفة الحدودية وحتى داخل الأراضي السورية ، كذلك تقوم الشرطة العسكرية في كل من عفرين ورأس العين وتل أبيض بتقييد الحريات الأساسية ومنع التجمعات أو أي نشاط يدعم حقوق المرأة كما استهدفوا ناشطين في مجال حقوق المرأة واستخدموا العنف والتهديد بحقهم خاصةً النساء منهم وذلك لمنع الانخراط في الحياة العامة والتأثير على المجتمع حتى أن العديد من الناشطات في مجال حقوق المرأة تراجعن وتخلين عن عملهن خوفاً من التعرض للاعتقال والخطف وحتى القتل ومواضيع المساواة بين الجنسين والجندرة ومناهضة التمييز ضد المرأة هي أمور تعتبر مخالفة لشريعتهم ونظام حياتهم الذين انتهجوه في المناطق المحتلة فانتهاك الهوية والحضارية والأعراف والتقاليد وحتى الفلكور واللباس وممارسة الإرهاب الاجتماعي هو هدف أساسي لمنع تطور الثقافة الاجتماعية وفرض سياسة الدين الواحد والتطرف في الفكر والإرهاب كسياسة ممنهجة خاصةً بحق المرأة لكسر إرادة المجتمع وإرغامهم على الرضوخ ويعتبر الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري وسيلة ناجحة لتحقيق هذه السياسة المنشودة .

وضع المرأة في المناطق المحتلة غاية في الصعوبة خاصةً فيما يتعلق بمجال العنف الجنساني فلا يوجد منظمات أو حتى جهات مدنية أو إدارية يمكن أن تقدم المساعدة القانونية أو الحماية والمرأة معزولة تماماً عن الحياة الاجتماعية خوفاً من الوضع الاجتماعي المرتبط بالعنف الجنسي ولا ملاجئ لإيواء الناجيات اللواتي يرغبنّ في طلب الانتصاف لا يوجد أمامهم سوى المجلس المحلي المدني المتشدد دينياً ولجان التظلم التي يعمل بها ذكور فقط وهي غير فاعلة ولا تعمل إلا بأحكام وفرضوها على أساس الشريعة المتشددة والتي تعتبر تظلم المرأة نشاذ ونفور من العائلة .

- تواجه النساء السوريات ضغوطات داخلية كبيرة ضد مشاركتهن، حيث يعتبر ما يسمى الجيش الوطني الحر اتفاقية سيداو العالمية حول حقوق المرأة وغيرها من الاتفاقيات الحقوقية الدولية مخالفة للشريعة الإسلامية، بل يصنفونها كخطر كبير على المجتمع ويرفضونها جملة وتفصيلاً. لذا تجد النساء السوريات أنفسهن في خضمّ هذا الصراع الذكوري على أرضية هشة في غياب ملحوظ لأطر قانونية مناسبة يمكنها أن تحميهن من العنف السلوكي والتهميش.

وفي سياق العمل النسائي مع المنظمات الدولية المتواجدة في مناطق النزاع في سوريا تواجه الموظفات وصاحبات المشاريع المموّلة دولياً تزايداً ملحوظاً في الخطاب التحريضي ضد عملهن، وسط ادعاءات بكونهنّ مجرّد أدوات للغرب ينفذن مخططات معادية للشريعة وللعرف الاجتماعي. تعرّض هذه الاتهامات الموظفات والناشطات السوريات في المؤسسات الدولية وزملائهن لخطر العنف المبرر أيديولوجياً.

كما أن النساء في المناطق المحتلة من قبل الجيش التركي والفصائل التابعة له لا تستطيع العمل بمفردها لأن المرأة من نظر تلك الجماعات يجب أن تبقى قاطنة في المنزل لا يحق لها ابداء رأيها أو مشاركة الرجل في الحياة فهي لديهم كالعبد تسير كما يريد الرجل فقط دون أن تعترض على إي شيء .

2023/3/8 **منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة**